

Distr.: General
5 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) 'ط' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ والموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

دليل مناقشة لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة

مذكرة من الأمانة العامة

أولاً - مقدمة

١ - قررت لجنة وضع المرأة، في دورتها الخمسين، المعقودة في عام ٢٠٠٦، أن يقوم اجتماع المائدة المستديرة السنوي الرفيع المستوى المعقود لتبادل الرأي، بالتركيز على الخبرات

* E/CN.6/2012/1.



والدروس المستفادة والممارسات الجيدة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي سبق التعهد بها بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة السنوية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٦، الفقرة ٣).

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - الموضوع

٢ - سيركز اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى على الموضوع ذي الأولوية للدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة، وهو "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة" (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/٢٠٠٩، الفقرة ٢ (ج)).

باء - المشاركون

٣ - يوفر اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى لممثلي الدول الأعضاء الرفيعة المستوى الذين يحضرون الدورة السادسة والخمسين للجنة فرصة الحوار وتبادل الخبرات والدروس المستفادة. ويمكن أن يشمل هؤلاء الممثلون: وزراء شؤون المرأة؛ ووزراء الزراعة والتنمية الريفية؛ ورؤساء الآليات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وكبار المسؤولين في الوزارات الأخرى ذات الصلة، مثل وزارات البيئة، والتعليم، والعمل، والتجارة، والصناعة، والعلم والتكنولوجيا، والتنمية، والشؤون الخارجية، والمالية، والصحة، والطاقة، فضلاً عن المكاتب الإحصائية الوطنية. وسيكون اجتماع المائدة المستديرة مفتوحاً لسائر أعضاء اللجنة وللمراقبين.

جيم - الموعد

٤ - سيعقد اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠.

دال - شكل الاجتماع

٥ - تيسيراً للتفاعل بين أكبر عدد ممكن من المشاركين، سيعقد اجتماع المائدة المستديرة في شكل جلستين متوازيتين ومتزامنتين بشأن نفس الموضوع.

٦ - وسيتولى رئيسا الجلستين المتوازيتين توجيه المناقشات بهدف تعزيز الطابع التفاعلي لاجتماع المائدة المستديرة. ويجب ألا تتجاوز مدة كل مداخلة ثلاث دقائق. وسيشجع

المتكلمون على طرح أسئلة وتعليقات بشأن المداخلات التي تجري أثناء الحوار. ويُحَبَّذُ بقوة عدم الإدلاء ببيانات مكتوبة.

٧ - ويُدلي مسؤول رفيع المستوى من أحد كيانات منظومة الأمم المتحدة وممثل من ممثلي المجتمع المدني بتعليقات في نهاية الحوار. ثم يقوم رئيسا الجلستين باختتامهما.

هاء - الحصيلة

٨ - تُعرض حصيلة اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى في موجز يُعدّه الرئيس.

ثالثاً - عناصر للمناقشة في اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى

ألف - معلومات أساسية

٩ - المسائل المشمولة في الموضوع ذي الأولوية للجنة لعام ٢٠١٢، شكّلت بدرجات متفاوتة ومن منظورات ونُهج محددة، جزءاً من المناقشات والنتائج الحكومية الدولية السابقة. ويرد أدناه موجز للصكوك والتوجيهات الرئيسية على صعيد السياسات.

١٠ - تضمن إعلان ومنهاج عمل بيجين، المعتمدان في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^(١)، دعوة الحكومات إلى صوغ وتنفيذ سياسات وبرامج تدعم دور المرأة الريفية في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك وإدارة الموارد الطبيعية. ودعا منهاج العمل الحكومات إلى صوغ وتنفيذ سياسات وبرامج تعزز فرص حصول المرأة الريفية على الموارد الإنتاجية، بما فيها الأراضي والممتلكات والميراث؛ والخدمات المالية؛ وخدمات الإرشاد والتسويق؛ والعمل اللائق والأنشطة المدرة للدخل؛ والتكنولوجيا؛ والأسواق. وشجع المنهاج أيضاً على وضع سياسات محددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والمجالات ذات الصلة تدعم الأسر المعيشية التي ترأسها إناث.

١١ - وأكد منهاج العمل على ضرورة كفالة فرص حصول المرأة الريفية على خدمات التعليم والتدريب، والخدمات الصحية، وخدمات البنية الأساسية، وأهاب بالحكومات أن تخصص الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة لتنمية قطاعي الزراعة وصيد الأسماك. ودعا المنهاج إلى إنتاج ونشر بيانات بشأن عمل المرأة غير المأجور، وإدراج هذه البيانات في نظم المحاسبة الوطنية. وينبغي أيضاً زيادة التركيز على تعزيز القدرات المؤسسية لتحسين فعالية برامج مكافحة الفقر الموجهة نحو أشدّ فئات النساء فقراً وحرماناً، بما فيها فئة النساء

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13) الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

الريفيات. وثمة مجال رئيسي آخر هو تعزيز التعاونيات ذات الأساس السوقى المملوكة للمنتجين.

١٢ - وقد أقرّت الجمعية العامة، في قرارها دإ-٣/٢٣، بأن أغلبية النساء في العالم هنّ من منتجي الكفاف ومستخدمي الموارد البيئية الذين يؤدون دورا حيويا في تحقيق الأمن الغذائى وتوفير التغذية. ومع ذلك، تعيش أعداد غير متناسبة من النساء الريفيات في إيسار الفقر. ودعت الحكومات إلى تنفيذ برامج وطنية للحد من الفقر تراعى المنظور الجنسانى وتضمن إمكانية حصول النساء الريفيات على الموارد الاقتصادية وسيطرتهن على ما يحصلن عليه منها، بما فى ذلك الممتلكات والتمويل والائتمان وبرامج الادخار التقليدى والمعلومات والتكنولوجيا والفرص السوقية. وأكدت على ضرورة إدماج المنظور الجنسانى فى السياسات والآليات الزراعية والبيئية، وكفالة أن تُؤدى العمليات الوطنية للإصلاح التشريعى والإدارى، بما فيها العمليات المتعلقة بإصلاح الأراضى وتطبيق اللامركزية وإعادة توجيه الاقتصاد، إلى تعزيز حقوق المرأة الريفية.

١٣ - ودعت الحكومات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة فى المجتمع المدنى إلى دعم جهودها عن طريق القيام باستعراض ورصد تأثير مبادرات إصلاح القطاع الصحى على المرأة الريفية وكفالة أن تُؤدى هذه الإصلاحات إلى أن تتوافر لجميع النساء بصورة كاملة وعلى قدم المساواة فرص الحصول على الرعاية والخدمات الصحية الجيدة على نحو يجعلها متاحة وميسورة التكلفة، مع مراعاة التنوع فى احتياجاتهن. وحثت الحكومات المنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات الفاعلة الأخرى، على اتخاذ تدابير تكفل الاعتراف بعمل النساء الريفيات، ولا سيما فى القطاع غير الرسمى، وتقدير قيمة هذا العمل، من أجل تعزيز أمنهن الاقتصادى، وتعزيز فرص حصولهن على الموارد والسيطرة عليها واستفادتهن من برامج الائتمان والخدمات والمنافع، ومن أجل تمكينهن.

١٤ - وخلال الدورة الخمسين للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، المعقودة فى عام ٢٠١١، اعتمدت اللجنة بيانا عاما بشأن المرأة الريفية دعت فيه إلى ما يلى: إدماج المنظورات المراعية للبعد الجنسانى فى استراتيجيات التنمية الريفية وسياساتها وبرامجها؛ وإشراك النساء الريفيات فى جميع جوانب عملية تقرير السياسات؛ والعمل على توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق لهن؛ والحد من الجهود المبذول فى عملهن عن طريق تحديد البنية الأساسية واستخدام الابتكارات التكنولوجية؛ وزيادة وعيهن بحقوقهن.

١٥ - وهناك استنتاجات شتى من الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة وضع المرأة تتناول المسائل المتعلقة بحالة النساء الريفيات. ودأبت الجمعية العامة لسنوات عديدة على أن تناقش كل سنتين مسألة تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، واعترفت بالدور الحاسم للمرأة الريفية في مجالات تحسين التنمية الزراعية والريفية، وتحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر في المناطق الريفية. ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إعلانه الوزاري الذي اعتمده في عام ٢٠١٠، إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

١٦ - وتعترف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي الأخرى بالدور الكبير الذي تضطلع به النساء الريفيات في كفالة البقاء الاقتصادي لأسرهن عن طريق عملهن المأجور وغير المأجور. وتحت المادة ١٤ من الاتفاقية الدول الأطراف على كفالة مشاركة النساء الريفيات في التنمية الريفية واستفادتهن منها على قدم المساواة، عن طريق إعمال حقهن في المشاركة في صوغ التخطيط الإنمائي وتنفيذه على جميع المستويات. وتدعو الاتفاقية إلى توفير فرص حصول النساء الريفيات على قدم المساواة على تسهيلات الرعاية الصحية الملائمة، وبرامج الضمان الاجتماعي، والتعليم والتدريب على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك الحصول على خدمات محو الأمية الوظيفية والخدمات الإرشادية، والائتمانات والقروض الزراعية، والتسهيلات السوقية، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي، وكذلك في مشاريع التوطين الريفي. وتدعو الاتفاقية إلى مشاركة النساء الريفيات في جميع المبادرات المجتمعية وكفالة تمتعهن بظروف معيشية ملائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية، والإمداد بالطاقة الكهربائية والمياه والنقل والاتصالات. وتدعو الاتفاقية أيضاً إلى كفالة حقهن في تنظيم جمعيات المساعدة الذاتية والتعاونيات للحصول على فرص اقتصادية متكافئة عن طريق العمل لدى الغير أو لحساب أنفسهن.

١٧ - وهناك أيضاً أطر إنمائية عالمية رئيسية أخرى أقرت بضرورة زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، منها على سبيل المثال جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢^(٢)، وإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥)،

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني. انظر الفصل ٢٤ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، بشأن العمل العالمي من أجل المرأة تحقيقاً للتنمية المستدامة والمنصفة.

وتوافق آراء موننتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٣)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر القرار ١/٦٠)، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ (انظر القرار ١/٦٥)، وبرنامج عمل اسطنبول^(٤).

باء - دليل المناقشة

١٨ - يُتوقع أن يُركز ممثلو الدول الأعضاء الرفيعو المستوى، أثناء اجتماع المائدة المستديرة، على الإجراءات المتخذة والدروس المستفادة والإنجازات والممارسات الجيدة، وكذلك على الثغرات والتحديات، استناداً إلى البيانات الداعمة في حالة توافرها، وذلك فيما يتعلق بالتنفيذ على الصعيد الوطني للالتزامات المتعهد بها بشأن الموضوع ذي الأولوية. ويتضمن تقرير الأمين العام بشأن تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة (E/CN.6/2012/3) وبشأن التقدم المحرز في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صوغ السياسات والبرامج الوطنية وتنفيذها وتقييمها، مع التركيز بشكل خاص على تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة (E/CN.6/2012/4)، مناقشة المسائل المتصلة بالموضوع ذي الأولوية للدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة. وسيناقش الاجتماع الإجراءات التي أُتخذت والنتائج التي تحققت في المجالات التالية:

(أ) كفالة إيلاء الأولوية للأمن الغذائي والمرأة الريفية في الخطط الإنمائية الوطنية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والسياسات القطاعية، وتدابير إصلاح الأراضي، والتدابير الحالية والمقبلة لتمويل الزراعة والتنمية الريفية. ويستلزم هذا كفالة توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها للاستئارة بها في وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية سليمة؛

(ب) توسيع إمكانية حصول المرأة الريفية على الفرص والأصول الاقتصادية، مثل الأراضي والعمالة المأجورة، والتمويل، وخدمات الأسواق والبنية الأساسية، وعلى الخدمات

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، موننتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

الضرورية. ويستلزم هذا أيضا تهيئة بيئة تمكينية تتميز بزيادة الاستدامة في الأسواق وقلة التقلب في الأسعار؛

(ج) تخفيض عبء العمل غير المأجور الذي تضطلع به المرأة، عن طريق تحسين البنية الأساسية، واستخدام التكنولوجيات التي توفر مجهود العمل وتزيد الإنتاجية، وتوفير خدمات رعاية الأطفال وكبار السن والضعفاء في المناطق الريفية؛

(د) الاستفادة من الدور القيادي للنساء الريفيات عن طريق كفالة تمثيلهن ومشاركتهن بالقدر الكافي في صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك في منظمات المزارعين ولجان إصلاح الأراضي وتخصيصها، وفي المحافل ذات الصلة المعنية بالسياسات المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية.
